العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك

اعداد:

أ/ فرج هاني عبد الرحيم المواجدة

باحثة دكتوراه في قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة،
جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أ.د/ حسين المحادين

أستاذ علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،
جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام، من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك

فرح هاني المواجدة[١]*، حسين المحادين[١]

[١]قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

*البريد الالكتروني للمؤلف الرئيسي: farah_mawajdeh@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام، من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي، حيث تم تطبيق اساليب المسح الاجتماعي بالعينة للحصول على البيانات الميدانية من عينة الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، وقد تكونت عينة الدراسة بشكلها النهائي من (٣٠٤) محامي والذين تمت مقابلتهم ميدانياً في جميع المحاكم العاملة في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية. توصلت نتائج الدراسة أن المستوى العام للعوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية والقانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع العوامل السابقة إجمالاً (٣.٥٠٥)، واتضح من النتائج أن العوامل الاجتماعية قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوسط حسابي (٣.٨١١)

وأن العوامل الثقافية جاءت بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوسط حسابي (٣.٧٢٤) وبمستوى مرتفع، وأظهرت النتائج أن العوامل القانونية جاءت بالترتيب الثالث وقبل الأخير من حيث الأهمية النسبية بوسط حسابي (٣.٤١٢) بمستوى متوسط، وفي الترتيب الأخير من حيث الأهمية النسبية العوامل الشخصية بوسط حسابي (٣.٠٢٧) بمستوى متوسط. وأوصت الدراسة بناء على نتائجها بالعمل نحو تقريب وجهات النظر بين المشاركين في أعمال الاعتداء على الطريق العام والحكومة وذلك بما يحقق التعاون والشفافية بين الحكومة والشعب لتخطي المشكلات التي تواجه المواطن الأردني، وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الأردني من خلال إيجاد حلول لمشكلات الشباب والأسر في المجتمع الأردني وبشكل خاص مشكلات الفساد والبطالة والفقر.

الكلمات المفتاحية: الاعتداء على الطريق العام، القبول الاجتماعي، المحامين في محافظة الكرك.

The factors leading to the social acceptance of assaulting Jordanian citizens on the public road, according to the viewpoint of the lawyers in Karak Governorate

Farah Hani Mawajdeh[١]*, Hussein Al-Mahadin[١]

[١]Department of Sociology (Criminology), Faculty of Social Sciences, University of Mu'tah, Karak, Jordan.

*Corresponding author E-mail: farah_mawajdeh@yahoo.com

Abstract:

The study mainly aimed to identify the social, cultural, legal and personal factors leading to the social acceptance of the assault of Jordanian citizens on the public road, from the viewpoint of lawyers in Karak Governorate, and to achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was used in its survey method, where methods of social survey were applied in the sample to obtain On the field data from the study sample using the questionnaire tool. The study sample, in its final form, consisted of (304) lawyers who were field-interviewed in all the courts operating in the Karak Governorate in the Hashemite Kingdom of Jordan.The results of the study found that the general level of social, cultural, personal and legal factors leading to the social acceptance of the assault of Jordanian citizens on the public road from the point of view of the study sample came at an average level, where the general arithmetic mean of the study sample responses to all the previous factors in total (3.505), and it became clear from the results. That the social factors have achieved the first order in terms of relative importance with an arithmetic (3.811) and that the cultural factors came in second order in terms of relative importance with an

arithmetic (3.724) and a high level, and the results showed that the legal factors came in the third and penultimate order in terms of relative importance with an arithmetic. (3.412) with a medium level, and in the last order in terms of relative importance, personal factors with an arithmetic (3.027) with a medium level. The study recommended, based on its findings, to work towards converging views between the participants in the acts of assaulting on the public road and the government in order to achieve cooperation and transparency between the government and the people to overcome the problems facing the Jordanian citizen, and to achieve social and economic security for the Jordanian citizen by finding solutions to the problems of youth and families in the Jordanian society. In particular, problems of corruption, unemployment and poverty.

Keywords: Assault on the public road, social, lawyers in Karak Governorate.

مقدمة:

تعد ظاهرة الاعتداء على الطريق العام من خلال الاحتجاجات التي يقوم بها بعض الأفراد والجماعات مشكلة مجتمعية تهدف في مضمونها تطوير النظام ولفت انتباه الحكومات إلى المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة في المجتمع، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى تعمّق الأزمة الاقتصادية والسياسية في حال أن لا تتم الاستجابة لمطالب المحتجين، ومن المؤكد أن هناك تجارب متعددة للاعتداء على الطريق العام من خلال الاحتجاجات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والأردن بصفة خاصة.

والاعتداء على الطريق العام قد يكون موجَّهاً بصورة عامة للمجتمع كممارسات يقوم بها أفراد وسلوكيات مخالفة للذوق العام كإعاقة الطريق والتجمعات غير المرخصة والاحتجاجات، وإلحاق الضرر بالأفراد بتعطيل السير، وقد تكون هذه الاعتداءات على الطريق العام على نطاقٍ أضيق كالإزعاج برفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية أو إلقاء النفايات في عرض الطريق، وقد يكون الاعتداء أيضاً بالبناء المخالف والذي يلحق الضرر بالفرد الواحد أو بعدد من الأفراد.

والطريق العام مصطلح يشمل كل طريق يُباح للجمهور المرور به في كل وقت، ويدخل في هذا التعريف الجسور وكافة الطرق التي تصل المدن أو البلاد ببعضها البعض ولا يدخل فيه الأسواق والميادين والساحات والشوارع الكائنة داخل المدن أو البلدان أو القرى أو الأنهار، وكذلك تشمل عبارة "مكان عام" "محل عام" كل طريق عام وكل مكان وممر يباح للجمهور المرور به أو الدخول إليه في كل وقت ويكون مقيداً بدفع مبلغاً من النقود وكل بناء أو مكان

يُستعمل آنذاك لأي اجتماع أو حفل عمومي أو مبنى أو ساحة مكشوفة (قانون العقوبات الأردني، ٢٠١٥).

والجدير بالذكر بأنَّ العالم يشهد حركات احتجاجية بالاعتداء على الطريق العام من مجموعات من الأفراد ذات توجيهات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية معينة وكذلك شهد الأردن هذه الحركات الاحتجاجية التي أدت بدورها إلى بناء وصياغة فلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية من خلال ممارسة ضغوطات فعلية على صناع القرار وبذلك تحقق موقفاً في الحوار والمشاركة الفعّالة بين مختلف عناصر النظام السياسي.

إن الاعتداء على الطريق العام ذو السمة المطلبية ما زال يظهر بين الحين والآخر في الأردن، لأن دوافع هذا الاعتداء تحمل صفة الاستمرارية وهي نابعة من بعض العوامل الاجتماعية والنفسية والقانونية والمرتبطة بالضغوط اليومية للمواطن الأردني؛ بسبب تزايد المشكلات التي يواجهها المواطن الأردني والتي أدت الى بحث المواطن عن حلول لمشكلاته لتحسين ظروفه والتي تبلورت من خلال الاشتراك في الحراكات المطلبية والاعتداء على الطريق العام.

وهناك شكل آخر من أشكال الاعتداءات على الطريق العامة والذي يكون بسلوك شخصي مخلاً بالآداب العامة, فمثلاً ما حدث في المجتمع الاردني في حادثة سيارة اللانسر وسيارة الفورد فيوجن ظهور فيديو لشاب وفتاه يمارسان فعلاً فاضحاً ومنافياً للأخلاق والعادات والتقاليد في أهم شوارع العاصمة عمان وتناقلته وسائل التواصل الاجتماعي, وقد شدّد قانون العقوبات الأردني على جريمتي المداعبة والفعل المنافي للحياء في الأماكن العامة وغلظ القانون العقوبة في حال التكرار او ارتكاب الفعل من أكثر من شخصين او

كان الفاعل من الاصول أو المحارم أو له سلطة قانونية أو شرعية على المجني عليه ذكراً كان أو انثى؛ وذلك بالحبس سنة كحد أدنى, وفي القانون أيضاً فإن الأشخاص القائمون بأفعال مخلة بالآداب ومنافية للحياء إذا كانوا بعيدون عن الطريق العام بـ ١٢ متر فإن القانون لا يحاسبهم على ذلك. (قانون العقوبات الأردني, ٢٠١٥).

وفي حماية الطرق والمحلات العامة وأملاك الناس فقد ورد في (قانون العقوبات الأردني,٢٠١٥) "يعاقب بالحبس حتى أسبوع أو بغرامة مالية من تسبب في:

١. تخريب الساحات والطرق العامة أو إعاقة المرور.

٢. من أقدم على نزع اللوحات والأرقام الموضوعة في منعطفات الشوارع أو على الأبنية والعلامات الكيلومترية أو تخريبها.

٣. رمى أو وضع أقذارا أو أي شيء آخر على الطريق العام.

وبناءً على ما سبق وفي ضوء تزايد حالات الاعتداء على الطريق العام ذو السمة المطلبية في الأردن، وحيث أن محاولة التعرف على أبعاد هذه الظاهرة، يستدعي الدراسة والبحث لمعرف أثارها وتبعاتها على الأمن الوطني الأردني؛ لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة غير مسبوقة للتعرف على العوامل المؤدية للقبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك كحالة ممثلة للمجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير الاحصائيات المنشورة في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع حالات الاعتداء على الطريق العام في المجتمع الأردني مما يستلزم رصد وتحليل

العوامل المؤدية إلى ارتفاع أعداد هذه الاعتداءات. ويوضح الجدول (١) تطور أعداد حالات الاعتداء على الطريق العام بأنماطه المختلفة في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

الجدول (١)

تطور عدد حالات الاعتداء على الطريق العام بأنماطه المختلفة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

أنماط الاعتداء على الطريق العام	2018	2019	2020
مركبة تغلق الطريق	8109	10030	7642
إلقاء نفايات	6	12	6
سكب-المواد'+'صهاريج-المياه'+'طرح-الطمم'	39	38	35
تجاوزات بالمركبات في نتائج-توجيهي	4	20	10
إطلاق-أعيرة نارية	132	136	181
خرق-حظر-التجوال	0	0	1865
قطع الاشارة المرورية حمراء	2053	3240	1193
استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة	2701	2550	1380

***(مديرية الأمن العام, ٢٠٢٠)**

أمّا إحصائيات المحاكم النظامية الأردنية التي تبين قضايا الاعتداء على الطريق العام، فإن هناك تبايناً في أعداد وأنماط القضايا المسجلة ضد الاعتداء على الطريق العام في السنوات الثلاثة الأخيرة ٢٠١٨, ٢٠١٩, ٢٠٢٠ وسجلت على النحو الآتي:

جدول (٢)

أعداد قضايا الاعتداء على الطريق العام في المجتمع الأردني للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

نوع القضية/ السنة	2018	2019	2020
اطلاق عيارات نارية	86	93	113
اعتداءات بالأبنية	16	21	7
اعتداءات على الأرصفة	23	29	18
تجاوزات مرورية	9112	11263	6014

***(وزارة العدل, ٢٠٢١)**

يتضح من خلال الجدول (٢) أن القضايا المسجلة في السنوات الثلاثة الأخيرة تفاوتت من حيث عددها ونمطها، فإن قضية اطلاق العيارات النارية من الطريق العام كانت في عام ٢٠٢٠ أعلى مما هيه عليه في العام ٢٠١٨ والعام ٢٠١٩, وفي المقابل كانت قضايا الاعتداءات بالبناء المخالف أقل بشكل ملحوظ في العام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩, أما قضايا الاعتداءات على الأرصفة والتجاوزات المرورية فإنها كانت في العام ٢٠١٩ أعلى مما هيه عليه في العامين ٢٠١٨, ٢٠٢٠.

ووفق ما جاء في التقرير الصادر عن مركز الشرق الأوسط للإعلام والدراسات، فقد توزعت الاعتداءات على الطريق العام من خلال المسيرات والاحتجاجات الشعبية والتي تعد من أكثر أشكال الاعتداء على الطريق العام في المحافظات الأردنية، حيث تصدرت العاصمة عمان المركز الأول منها

بواقع (٤) وقفات احتجاجية مستمرة ومنتظمة كل يوم خميس بالقرب من مبنى رئاسة الوزراء؛ والتي عرفت باحتجاجات الرابع، واحتجاجات أخرى حدثت أمام مجلس النواب تنوعت بين احتجاجات مطلبية، والتي تم تنظيمها من قبل سائقو التكسي الأصفر، واعتصامات للتوسع بالعفو العام، ورفض تعديلات قانون العمل، وأخرى أمام الوزارات الحكومية كوزارة الصحة، وزارة البلديات، واحتجاجات واحدا أمام مجمع النقابات المهنية, وتلت العاصمة عمان محافظة العقبة حيث نظم مجموعة من الشباب العاطل عن العمل وقفات احتجاجية في ساحة الشريف الحسين بن علي، و (٤) وقفات احتجاجية مستمرة ومنظمة كل يوم خميس، ووقفة احتجاجية لموظفي سكة الحديد العقبة، فيما توزعت (١١) وقفة احتجاجية عمالية أمام البلديات الكبرى في المحافظات للعاملين في البلديات، أما بالنسبة لمشاركة المرأة الأردنية في الاحتجاجات والوقفات الاحتجاجية فقد مثلت (١٠)% من مجموع المشاركين في الاحتجاجات كانت اغلبها في احتجاجات الدوار الرابع أمام مبنى رئاسة الوزراء، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمشاركين بالاعتداء على الطريق العام فبلغت نسبت المشاركين من المستوى التعليمي دون الثانوي (٥٥)%، والثانوي (٢٨)% والدرجة الجامعية الأولى (٢٢٪), وبالنسبة للأعمار المشاركة فكانت النسبة الأعلى للفئة العمرية بين (٣٥-٢٥) عاماً بواقع (٥٠)% تلتها الفئة العمرية (٥٥-٤٥) بواقع (٢٢)%, وتقاربت فيما شاركت الفئة العمرية بين (٥٥-٦٥) بواقع (٣٪) من إجمالي المشاركة بالاحتجاجات بشكل عام (مركز الشرق الأوسط للإعلام والدراسات ، ٢٠٢٠)

وقد تعرضت بعض الطرق العامة في المجتمع الأردني في الآونة الأخيرة إلى عدد من حالات الاعتداء، والتي تم تنفيذها من قبل شرائح مختلفة

من المجتمع الأردني؛ اعتراضاً على مساس الحكومات بالجانب الاقتصادي بحياة المواطنين وضد الأوضاع المعيشية الصعبة السائدة في المجتمع، هذا الأمر الذي ترتب عليه تغيرات ملموسة وواضحة في النظرة إلى اعتداءات المواطنين على الطريق العام.

وبناء على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في سعيها لمعرفة وتحليل العوامل النفس اجتماعية والقانونية المؤدية للاعتداء على الطريق العام من وجهة نظر الأساتذة المحامين في محافظة الكرك، إذ لاحظت الباحثة وبُحكم معايشتها للواقع أنَّ هناك اعتداءات متكررة على الطريق العام دون أن تُواجَه بالرفض رغم مخالفتها للتشريعات والأنظمة القانونية والعرف الاجتماعي؛ مما يترتب على ذلك بعض التجاوزات وتزايداً لمعدلات السلوكيات المنحرفة والجريمة والاعتداء على الممتلكات والأرواح.

تساؤلات الدراسة

تحول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك؟

٢. ما العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك؟

٣. ما العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك ؟

٤. ما العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

الأهمية النظرية

١. تُعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة في المجتمع الأردني بحدود اطلاع الطالبة، بعد أن تم إجراء مسح مكتبي بخصوص موضوع الدراسة.

٢. السعي لمعرفة الأوزان الرقمية للعوامل النفس اجتماعية والثقافية والقانونية المؤدية للقبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام وفقاً لمتغيرات الدراسة.

٣. يُتوقع أن ترفد نتائج هذه الدراسة المكتبة الأردنية والعربية بأدبٍ نظري وميداني مُضاف في هذا الحقل.

الأهمية التطبيقية

١. يتوقع أن تزود نتائج هذه الدراسة الميدانية الباحثين وصناع القرار التشريعي في الجوانب الاجتماعية والقانونية، وطلبة العلم والإعلاميون، وإدارة المؤسسات

الحكومية معلومات ميدانية دقيقة تساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة وتفّهم العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي تجاه الاعتداء على الطريق العام.

٢. تسعى الدراسة إلى توفير البيانات العلمية الميدانية عن العوامل النفس اجتماعية والقانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي والثقافي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام.

٣. مساعدة أصحاب القرار والمختصين في السلطات التشريعية لصياغة القوانين والسياسات والبرامج الوقائية التي تحد من الاعتداء على الطريق العام من قبل شريحة من المواطنين في الأردن.

٤. تساهم هذه الدراسة في إثراء وإعطاء معرفة علمية وإجرائية للمتخصصين في الحقل الأمني لكيفية التعامل مع حالات الاعتداء على الطريق العام والسلوك الجمعي غالباً في الأردن من جذورها.

٥. قد يكون لهذه الدراسة دوراً من خلال نتائجها في إجراء دراسات مستقبلية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية للمهتمين في مجال الوقفات الاحتجاجية والحراكات السلمية للوقاية من مشكلة الاعتداء على الطريق العام وذلك من خلال العوامل الثقافية والقانونية المؤدية للقبول الاجتماعي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس الى رصد وتحليل تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي للاعتداء على الطريق العام في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك واستناداً إلى نوعية العوامل المدروسة.

المفاهيم الإجرائية

المحامين: هم الأشخاص المخولين بالترافع في القضايا في المحاكم الأردنية، والمسجلين في نقابة المحامين لسنة ٢٠٢١م، ومهنة المحاماة هي مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في استظهار الحقائق لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون (نقابة المحاميين الأردنيين، ٢٠١٢).

القبول: هو الإقرار والاعتراف من جانب مجموعة من أفراد المجتمع بقيمة الفرد مع احترام فكرة وسلوكه ومشاعره وتقديرها إذا كانت أفعال الفرد وسلوكياته تتم في الإطار المقبول من المجتمع ووفقاً للعادات المترسخة فيه، ويُقاس بالمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على المحور الخاص بها ضمن محاور استبانة الدراسة.

الاعتداء: هو تجاوز الأفراد أو الجماعات القائمين بإلحاق الضرر المادي والمعنوي على الطريق العام وتُقاس بإجابات المبحوثين على المحور الخاص بها ضمن محاور استبانة الدراسة.

العوامل: الأساليب المؤثرة التي يجب حدوثها كي يتحقق الأمر الذي يُسهم في تحديد كيفية القبول الاجتماعي للاعتداءات على الطريق العام من شريحة من المواطنين الأردنيين ويُقاس بالمتوسط الحسابي لإجابات المحامين على المحور الخاص بها ضمن محاور استبانة الدراسة.

الطريق العام: كل طريق يُباح للجمهور المرور به في كل وقت وبغير قيد أو شرط، فيدخل في هذا التعريف الجسور وكافة الطرق التي تصل المدن او البلاد بعضها ببعض، وهو الوسيلة المتبعة من أجل الوصول إلى الهدف المكاني والجغرافي المنشود (قانون العقوبات الأردني، ٢٠١٥).

الإطار النظري والدراسات السابقة

شهد الأردن تحولات ثقافية واجتماعية كبيرة في الآونة الأخيرة؛ والتي أثرت بشكل كبير على اتجاهات افراد المجتمع نحو الاعتداء على الطريق العام، حيث كان أمر هذه الاعتداء من خلال الاحتجاج والاعتصام في البداية مرفوض بصفة عامة لدى العدد الأكبر من المواطنين؛ إلى أنَّ النظرة العامة له تغيرت في الآونة الأخيرة، فأصبح هناك عدد كبير من المواطنين متقبل لأمر الاعتداء على الطريق العام من خلال الاحتجاج لا بل راضٍ عنه ومحب له، لأن المواطن يعتبر أن بهذا الأمر تحقيق لمطالب المحتجين إن لم يكن جميعها فبعضها، حتى أن معاقبة القانون للمحتجين لم يعد يُلزم الفرد القائم بالاحتجاج بالتوقف عنه ولا يلزم البعض الآخر بالرفض.

وقد أسهمت العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تغيير النظرة المجتمعية نحو ظاهرة الاعتداء على الطريق العام، وفي الواقع فإنَّ هناك العديد من الأسباب وراء ظاهرة الاعتداء على الطريق العام بأنواعها المختلفة في الأردن، فأحد هذه الأسباب يتمثل في عدم الاهتمام الحكومي بإيجاد حلول لمشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، وعد وضوح أسس تطبيق القوانين وفاعليتها، حيث أنَّ تطبيقها لا يخضع لأسس شفافة وفي بعض الأحيان تتدخل القوانين العشائرية وتحول دون التطبيق الدقيق لهذه القوانين, وأوضحت دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن التركيبة السكانية والعامل الاقتصادي والسياسي لهما دوراً في تزايد حالات الاعتداء على الطريق العام وما رافقها من تجاوزات سلوكية، بالإضافة إلى التغيير في التركيبة السكانية وزيادة أعداد الهجرات الداخلية للملكة (مركز الدراسات الاستراتيجية,٢٠١٨).

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

النظرية الصراعية

تُعد النظريات الصراعية من أهم النظريات المعروفة في علم الاجتماع نظراً لكون الصراع يخيم على علاقات البشر ويُخيم على علاقات الجماعات والمجتمعات، ونظرية الصراع شائعة بين علماء الاجتماع لأنه لا توجد نظرية صراعية واحدة بل توجد عدة نظريات صراعية على جانب كبير من الأهمية والفاعلية.

وهناك العديد من علماء الاجتماع الصراعيين وفي مقدمتهم كارل ماركس (١٨٨٣- ١٨١٨) وباريتو (١٨٢٣- ١٩٤٨) وكارل منهايم ورالف (١٩٤٧-١٨٩٣) داهر ندوف (٢٠٠٩-١٩٢٩) وغيرهم، حيث أن أهم الأفكار الصراعية التي جاء بها هؤلاء العلماء هي العامل الأساسي المسؤول عن الصراع بين الأطراف أو الجهات المتصارعة والفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية الصراعية هي مظاليم الرأس المالي, وهي حرية العمل وحرية امتلاك وسائل الانتاج, حيث يرى ماركس أن المجتمعات الرأسمالية لا بد أن تصل إلى مرحلة تمزق ثم تأسيس الطبقة العاملة حكومات جديدة تقوم على نشر العدل والمساواة (الوريكات, ٢٠٠٨).

أما النموذج الماركسي للثورة بسيط وهو ذو اتجاه واحد أكثر مما هو ذو وجوه متعددة، فبدلاً من أن يحدد ماركس عدداً من العوامل المسؤولية عن حدوث التمرد والعصـــيان والثورة أفرد عاملاً واحداً شـــاملاً هو تنظيم البناء الاقتصـــادي للمجتمع وعن هذا التنظيم الاقتصـــادي وخاصـــة نظام الملكية الخاصـــة تتولد في المجتمع تنظيمات طبقية خاصـــة، وعلى مدار التاريخ

وجدت في كل مجتمع طبقتان رئيســـيتان طبقة مســـيطرة حاكمة، وأخرى محكومة مسيطر عليها.(Pruitt et al, 2004) .

أما الصراع في مفهوم داهرندوف يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين ويحدث أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية, أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالعشائر والقبائل حتى الشعوب والأمم وأن قضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الانسانية والعلاقات السائدة بينها. (Soguk, 2011).

ولا يكاد يخلو أي مجتمع اليوم أو فيما مضى من وجود صراع بداخلة، مهما كان نوع وطبيعة وحجم الصراع فالصراع اصبح صفه ملازمة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحديث عن فكرة الصراع في غالب الأحيان تقودنا إلى الحديث عن الصراع السياسي، باعتبارهم النطاق العام الذي يشمل جل أشكال الصراع، فالصراع كعملة اجتماعية تجري حتماً بين قوى مختلفة متساوية أو متباينة في حجمها وقدرتها بل أن الموضوعات التي يناضل من أجلها الناس كالثروة والمال والجاه هي أساساً مصادر القوة (الحوراني، ٢٠٠٨).

ويتضح مما سبق أن العالم مُقسَم تبعاً لصراعات مختلفة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو جغرافي، ومنها ما هو إيدولوجي، وغير ذلك من الصراعات ولعل أهمها الاقتصادي إذ أن هذه النظرية تدعو إلى تحول عميق وسريع في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وترى أنه إذا لم يتم إصلاح الخلل الذي يعاني منه هذا النظام فإنه من المؤكد أنَّ يزداد الاعتداء على

الطريق العام، وتوضح أيضاً النظرية أنَّ المجتمع يتألف من جماعة دينية واقتصادياً واجتماعياً وعرفياً، وهناك صراع مستمر بين الجماعات، وأنَّ الاعتداء على الطريق العام هو نوع من أنواع الصراعات بين الجماعات سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية.

ومن خلال ما تقدم من حديث عن النظرية الصـــراعية فإنه يتجلى واضـــحاً العلاقة بين الصـــراع والعوامل التي تؤدي لاعتداء المواطنين على الطريق العام من جهة ومدى قبولهم الاجتماعي للاعتداء على الطريق من جهة أخرى.

النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت نظرية البنائية الوظيفية في أعقاب ظهور كل من البنائية الاجتماعية على أيدي كل من كلاودس ليفي (١٩٠٨-٢٠٠٩), ودوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) وروبرت ميرتون (١٩٤٤-٢٠٠٣) علما بأنَّ ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والإخفاق الذي بنيت به كل من البنائية والوظيفية لكون كل منهما أحادية الجانب، ذلك أن البنائية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقاً للأجزاء والمكونات والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيداً عن وظائف هذه الأجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها، في حين أنَّ الوظيفية تُفسر الظاهرة الاجتماعية تفسيراً يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعالياتها بعيداً عن بنائها والأجزاء التي تتكون منها. (الحسن، ٢٠١٥)

وعليه فإن حدوث احتجاجات واعتصامات واعتداءات على الطريق العام كحاجة وظيفيه وضرورة تفتضيها حاجات النسق الاجتماعي والمجتمعي

والنسق هو الملمة الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية تتمحور حول فكرة تكامل الأجزاء المختلفة للتنسيق الاجتماعي.

والنظرية الوظيفة الحديثة فقد حاولت التوفيق بين المنظور البنائي الاجتماعي عند دوركايم ومنظور الفعل البنائي والاجتماعي مع اراء علماء اجتماعيين آخرين أبرزهم فرويد، حيث يرى بارسونز أن الناس يكتسبون القيم والمعايير والأدوار الأساسية وطريقة التفكير من خلال المجتمع, ومؤسساته, وبالأخص من خلال التنشئة الاجتماعية (عبد الجواد ،٢٠٠٢).

وتُعد البنائية الوظيفية من أبرز النظريات التي حاولت التفسير الحركات الاجتماعية والمجتمعية، وكشفت المصادر الموضوعية للتغيير داخل نسق الظواهر الاجتماعية، وتناولت البنائية الوظيفية مفهوم القيم، فترى أنَّ النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة المحيطة إلى قيم جديدة تكون لديها القدرة التفسيرية لعملية الاعتداء على الطريق العام.(رولاند، ٢٠١٣).

إذاً ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى حدوث العنف كحاجة وظيفية وضرورة تقتضيها حاجات النسق الاجتماعي، ويؤكدون بأنَّ هناك عوامل عديدة تعمل على إعادة استقرار وإعادة توازن النسق والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة للنسق، وأنَّ الاعتداء على الطريق العام بات يُشكل عُنفاً اجتماعياً في حالة أن تتحطم المعايير وتسود الفوضى في النسق الاجتماعي والمجتمعي نتاجاً لتعرض المجتمع أو الطريق العام للاعتداء، فيلجأ الأفراد إلى العنف، وفي السياق ذاته تؤكد النظرية البنائية الوظيفية على أن العنف سوف يحدث في المجتمع مادامت الاعتداءات تحدث

على الطريق العام وما دام الفرد لا يحاول جاهداً ضبط مسار حياته خاصة بالنظر إلى تقبل الاعتداء على الطريق العام. (السين, ٢٠٠٢).

وبناءً على ما سبق؛ فإنه من المؤكد أنَّ الاتجاه البنائي أو الوظيفي يرتبط بتفسير العوامل المؤدية للقبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام ذلك من منطلق أنَّ العلم البيولوجي يعتقد بأنَّ الكائن العضوي الحي يتكون من أجزاء وتراكيب بنائيه وهذه الأجزاء لها وظائفها وهذه الوظائف تساعد على بقاء وديمومة الكائن الحي، واستثمر علم الاجتماع فكرة البناء والوظيفة في دراسته للمجتمعات والجماعات والمؤسسات والمنظمات، فالمؤسسة أو النسق الفرعي له بناء يتحلل إلى عناصر بنائيه يطلق عليها الأدوار، ولكل دور وظيفة وهذه الوظائف مكملة بعضها البعض ذلك أن التكامل يكون بين البنى وبين الوظائف كما تعتقد النظرية البنائية الوظيفية.

نظرية الثقافة الفرعية:

يعتبر كل من ستيوارت هال (٢٠١٤- ١٩٣٢) وستان كوهين (٢٠١٣- ١٩٤٢) من أهم رواد النظرية الثقافية الفرعية والتي تشير إلى مجموعة من الناس أو شريحة اجتماعية معينة تختلف في وجهة معينة عن ثقافة أكبر جزء منها, وقد يكون الاختلاف متعلق بنمط الحياة والمعتقدات أو التخصص في أحد مجالات المعرفة أو طريقة رؤية العالم, وأن النمط الثقافي في منطقة ما هو حصيلة تفاعل متوازن بين الظروف المكانية والمناخية والاجتماعية بشكل يقل فيه تدخل الافراد, حيث تصبح ممارساتهم استجابات طبيعية للثقافة الفرعية لديهم. (عثمان, ٢٠١٠).

وتجمع نظرية الثقافة الفرعية بين مجموعات من الناس ذات خصائص مماثلة مثل العمر والعرق والطبقة الاجتماعية أو الدين أو المعتقدات, وهذا هو

الحال في المجتمع الأردني, وتشير إلى مجموعة من الناس أو شريحة اجتماعية معينة تختلف في وجهة معينه عن ثقافة أكبر هي جزء منها وقد يكون الاختلاف متعلق بنمط الحياة والمعتقدات أو التخصص في أحد مجالات المعرفة او رؤية العالم, وعلى ذلك فإن نظرية الثقافة الفرعية ترى أنَّ الاعتداء على الطريق العام يعود إلى طبيعة البيئة الثقافية المتباينة، فالثقافة السائدة في المجتمع تُعد تحديداً ثقافياً إلى حدٍ كبير, وقد يرى البعض أنَّ الاعتداء على الطرق العام مقبولاً, ويرى البعض الآخر انه غير مقبول وهذا عائداً إلى الثقافة الفرعية في المجمع الأردني.

الدراسات السابقة وذات الصلة

نظراً لندرة موضوع الدراسة فقد تَعذَّر الحصول على دراسات سابقة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة؛ لذا فقد تم عرض بعض الدراسات ذات صلة، وبما يخدم أهداف الدراسة الحالية، وبالشكل الآتي:

دراسة (العنزي، ٢٠٢٠) بعنوان "دور العوامل الاجتماعية في تنمية سلوك الفرد في المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة " هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل الاجتماعية في تنمية سلوك الأفراد في المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة التي تكونت من(٤٠٠) طالب من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور إيجابي للعوامل الاجتماعية في تنمية سلوك الأفراد في المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وإنكار سلوكيات العبث بالممتلكات العامة أو الخاصة.

أجرى (بني سلامة، ٢٠١٣) دراسة "التوجيهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي" على عينة قصديه من المجتمع مكونه من ٥٠٠ مشارك في الحراك حيث تم بيان التوجيهات السياسية لناشطين الحراك الشبابي الأردني في ظل الحراك الشعبي العربي من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأدى الحراك وصعوبات والمعوقات التي تواجه الحراك، والإنجازات التي حققها الحراك، ومستقبل الحراك. حيث أظهرت هذه الدراسة نتائج من أهمها: إن الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك وبينت أيضاً هذه الدراسة أنَّ أهم الأولويات التي يجب أن يُركز عليها الحراك هي إجراء تعديلات جوهرية على الدستور الأردني ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وأوصت الدراسة باعتبار الإصلاح ضرورة ومصلحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب للبلاد، وكذلك تفعيل الشراكة بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم وتطوير الحراك الشبابي وتعزيز دور المرأة فيه.

دراسة (Whecher, 2014) بعنوان" فاعلية ثقافة الشباب، وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية، انعكاسات جديدة في أعقاب الربيع العربي" هدفت إلى بيان دور وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، تويتر، يوتيوب) في تنظيم الاحتجاجات والتعبئة والحشد في التظاهرات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، وأظهرت الدراسة أنَّ وسائل التواصل قد لعبت العديد من الأدوار المتكاملة، فهي وسيلة تنظيمية للحشد والتعبئة، ومصدر متجدد للمعلومات، ووسيلة ناجحة لتسجيل الوقائع، وإتاحتها للعالم الخارجي، وقضاء عام لتكوين ظهير اجتماعي للنشطاء والفاعلين من الشباب، لقد أظهر الربيع

العربي، فاعلية ثقافة الشباب، وقدرتهم على فرض أسلوبهم على مجرى الأحداث.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال تتبع الدراسات ذات الصلة يلاحظ بأنها لم تتناول موضوع هذه الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء الدراسات العربية أو الأجنبية، وتنفرد هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها الأولى على حد علم الباحثة والتي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى ذات الصلة بالموضوع بأنها استعملت الأسلوب العلمي في جمع البيانات وتحليلها ميدانياً, إذ لم يلجأ أي من الباحثين السابقين بعمل شامل متكامل مستنداً إلى الجداول الإحصائية ناتجة عن استبانة واضحة المعالم.

المنهجية والاجراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض للإجراءات المنهجية للدراسة، حيث يتضمن توضيح لمنهجية الدراسة، وبيان لمجتمعها وعينتها وخصائصها الديموغرافية والوظيفية، وكذلك عرض لأداة الدراسة، وأدوات التحقق الخاصة بالصدق والثبات، وعرض للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وعلى النحو التالي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي لتحقيق أهدافها، حيث تم تطبيق اساليب المسح الاجتماعي بالعينة للحصول على

البيانات الميدانية من المحامين في محافظة الكرك، وتم تحليل البيانات المستخلصة من استجابات عينة الدراسة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي. وتضمنت منهجية الدراسة الاعتماد على عدد من المصادر المكتبية للحصول على الأدبيات المرجعية والدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة لبناء الإطار النظري.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من المحامين المزاولين لمهنة المحاماة في محافظة الكرك والمنتسبين لنقابة المحامين الأردنيين لعام ٢٠٢٠م والبالغ عددهم الإجمالي نحو (٦٠١) محامي ومحامية (نقابة المحامين الاردنيين، ٢٠٢١)، وقد وقع الاختيار على فئة المحامين بصفتهم أكثر اطلاعاً ودراية على أبعاد مشكلة الدراسة.

عينة الدراسة الاستطلاعية: تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأساسية مكونة من (٣٠) محامي تم اختيارهم من المترافعين في القضايا في المحاكم في محافظة الكرك بهدف التحقق من خصائص الصدق والثبات لأداة الدراسة.

وبعد التأكد من صلاحية أداة الدراسة للتطبيق من حيث تحقيق الأداة للخصائص السيكومترية وفقاً لاختبارات الصدق والثبات، تم تطبيق أداة الدراسة على العينة الأساسية للدراسة.

عينة الدراسة الأساسية: استخدمت الدراسة لاختيار العينة الدراسية الأساسية أسلوب المعاينة الحصصية لاختيار أفراد عينة الدراسة من المحامين في محافظة الكرك، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على المحامين من خلال

مقابلتهم ميدانيا في جميع المحاكم العاملة في محافظة الكرك خلال فترة التطبيق لأداة الدراسة والتي استمرت لمدة أربع أسابيع خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام ٢٠٢١م، وقد تم خلال فترة التطبيق توزيع (٣٥٠) استبانه، وتم استرداد ما مجموعة (323) استبانة والتي تم تعبئتها من قبل المحامين والمحاميات، وبعد مراجعتها وتدقيقها اتضح أن (١٩) منها غير مكتملة البيانات والتي تم استثناءها من عملية التحليل الاحصائي، وبذلك فقد تكونت عينة الدراسة بشكلها النهائي من (٣٠٤) محامي ومحامية، والتي تمثل ما نسبته (٥٠.٥٨ %) من مجتمع الدراسة، وتمثل ما نسبته (٨٦.٨٥ %) من عدد الاستبانات المطبقة على عينة الدراسة الأساسية.

وفيما يلي التوزيع النسبي لخصائص عينة الدراسة من المحامين والمحاميات وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والنوعية في الجدول (٣).

جدول (٣)

الخصائص الشخصية والنوعية لأفراد عينة الدراسة من المحامين والمحاميات في محافظة الكرك

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	225	74.01
	أنثى	79	25.99
	المجموع	304	100
	أقل من ٥	106	34.87

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد سنوات الخبرة	٥ – ١٠	91	29.93
	١١ – ١٥	58	19.08
	أكثر من ١٥	49	16.12
	المجموع	304	١٠٠
الدرجة العلمية	بكالوريوس	223	73.36
	دراسات عليا	81	26.64
	المجموع	304	100
مكان الاقامة	مدينة	212	69.74
	قرية	92	30.26
	المجموع	304	100.00

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة أداة الاستبانة لجمع بياناتها من عينة الدراسة من المحامين من محافظة الكرك، باعتبار أداة الاســـتبانة أكثر ملائمة لجمع البيانات من عدد كافي وممثل لمجتمع الدراســـة من جميع مناطق محافظة الكرك، وقد تم الاعتماد على الأسس المنهجية لبناء أداة الدراسة، وإجراء الاختبارات الخاصة للتحقق من الصدق والثبات، وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

١- بناء أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها، وبعد اجراء اطلاع أولي على عدد كبير من الأدبيات والدراسات السابقة وذات الصلة بموضوعها، مثل دراسة (العنزي، ٢٠٢٠) و (بني سلامة، ٢٠١٣)، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء المختصين في موضوعها، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: البيانات الأولية لعينة الدراسة وتشمل البيانات الشخصية والنوعية المتعلقة بمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة، مكان الإقامة).

الجزء الثاني: ويشمل على (٣٦) فقرة لقياس العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام، وقد توزع هذا الجزء على المجالات الفرعية التالية:

١- المحور الأول: ويتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام"، وتضمن هذا المحور على (١٤ فقرة).

٢- المحور الثاني: ويتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام"، وتضمن هذا المحور على (٦ فقرات).

٣- المحور الثالث: ويتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام"، وتضمن هذا المحور على (٧ فقرات).

٤- المحور الثالث: ويتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام"، وتضمن هذا المحور على (٩ فقرات).

٢- صدق وثبات أداة الدراسة

صدق الأداة

الصدق الظاهري: للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على (١٠) من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من جامعة مؤتة، وذلك لتحديد مدى شمولية فقرات ومحاور أداة الدراسة لقياس ما وضعت لأجله، ومدى صلاحية الفقرات للقياس، وملاءمتها للتطبيق. واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها لجنة المحكمين، تم إجراء التعديلات على أداة الدراسة، والتي اتفق عليها ٨٠ % من السادة المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وإجراء تعديل للصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة تم تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية التي تكونت من ٣٠ محامي، والذين طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم

التحقق من صـــدق البناء وذلك بحســـاب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام							
العوامل الاجتماعية		العوامل الثقافية		العوامل الشخصية		العوامل القانونية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	**0.٤4	١	**٠.٥٦	١	**0.٧٠	١	**٠.٥٩
2	**0.٥٦	2	**٠.٤١	2	**0.٧٣	2	**٠.٤٦
3	**0.45	3	**٠.٥٢	3	**0.٦١	3	**٠.٥٧
4	**0.٥٩	4	**٠.٦٦	4	**0.٦٨	4	**٠.٦٢
5	**0.٤٧	5	**٠.٤٧	5	**0.64	5	**٠.٥٥
6	**0.46	6	**٠.٥٠	6	**0.٧٣	6	**٠.٤٩
7	**0.65	–	–	7	**0.64	7	**٠.٦٥
8	**0.54	–	–	–	–	8	**٠.٧٧

العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام							
العوامل الاجتماعية		العوامل الثقافية		العوامل الشخصية		العوامل القانونية	
9	**0.59	–	–	–	–	9	**٠.٦٩
10	**0.62	–	–	–	–	–	–
11	**0.٧٨	–	–	–	–	–	–
12	**0.٥٣	–	–	–	–	–	–
13	**٠.٥١	–	–	–	–	–	–
14	**٠.٤٨	–	–	–	–	–	–

- **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة** (0.05)

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجدول (٤) بين درجات كل فقرة من فقرات محور الدراسة الأول والمتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (٠.٤٤ و ٠.٧٨)، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (٠.٤١ و ٠.٦٦)، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام مع

الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (٠.٦١ و ٠.٧٣)، وللمحور الرابع والمتعلق بقياس وجهات نظر المحامين في محافظة الكرك نحو العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (٠.٤٦ و ٠.٧٧)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)، مما يؤكد تحقق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

الصدق البنائي لأداة الدراسة:

للتحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمحاور الجزء الثاني من أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحاور في الجدول (٥).

جدول (٥)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للأداة

محاور الاستبانة	معامل الارتباط
المحور الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	0.٧٤**
المحور الثاني: العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	0.٦٩**

المحور الثالث: العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	**0.٧٥
المحور الرابع: العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	**0.٦٢

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجدول (٥) بين درجات كل محور من محاور الجزء الثاني من أداة الدراســـة مع الدرجة قد تراوحت بين (٠.٦٢ و ٠.٧٥) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)، مما يؤكد تحقق الصدق العاملي لأداة الدراسة.

٢- ثبات أداة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة كما هو مبين في الجدول (٦)

جدول (٦)

معامل الثبات (كرنباخ الفا) **للمحاور والدرجة الكلية للأداة**

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	١٤	0.873
المحور الثاني: العوامل الثقافي المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	٦	0.٨١١
المحور الثالث: العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	٧	0.٨٢٦
المحور الرابع: العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	٩	0.٨٨٤
المحاور ككل	٣٦	٠.٩١٧

يتضــح من الجدول (٦) تمتع أداة الدراســة بكافة محاورها بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراســة (٠.٩١٧) وانحصــرت معاملات الثبات للجزء الثاني من أداة الدراسة بين (٠.٨١١ – ٠.٨٨٤).

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصـــدق والثبات وصـــدق المحكمين يتضـــح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسـة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تصـنيف إجابات فقرات محاور الدراسـة في الجزء الثاني من أداة الدراسـة وفقا لمقياس ليكرت الخماسـي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسـب أوزانها رقمياً وحسب درجة الموافقة، وعلى النحو التالي:

المستوى	الدرجة
(موافق بشدة)	(٥ درجات).
(موافق)	(٤ درجات).
(محايد)	(٣ درجات).
(غير موافق)	(درجتان).
(غير موافق بشدة)	(درجة واحدة).

والاعتماد على المقياس التالي لتحديد مسـتوى إجابات عينة الدراسـة نحو أثر جريمـة زراعـة المخـدرات في تهـديـد الأمن المجتمعي من وجهـة نظر المتعاطين ورجال الأمن: حيث يكون المستوى منخفضاً للمتوسطات الحسابية ضـمن الفترة (١-٢.٣٣)، ويكون المسـتوى متوسـطاً ضـمن الفترة (٢.٣٤-٣.٦٧)، ويكون المستوى مرتفعاً ضمن الفترة (٣.٦٨-٥.٠٠).

وقد تم معالجة جميع فقرات أداة الدراسة السلبية والإيجابية للحصول على نسق واحد لمستوى الإجابة وذلك بعكس المقياس للفقرات السالبة إن وجدت. وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام للمجال، لمعرفة مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات أداة الدراسة لتحديد مدى الاتساق في الاجابة، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري للإجابات قريبة من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها عن الوسط الحسابي.

الإجابة عن أسئلة الدراسة

نتائج الدارسة الميدانية

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام؟

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات عينة الدراسة من المحامين في محافظة الكرك على فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة، والذي تضمن على (١٤) فقرة، والجدول (٧) يوضح هذه النتائج.

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	الفساد الإداري عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام.	4.084	0.84	مرتفع
1	البِطالة عاملا مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام.	4.079	0.97	مرتفع
4	الفساد المالي عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام.	4.061	0.93	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
5	لغياب العدالة دوراً في القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام.	4.٠٥٧	0.94	مرتفع
2	الفقر عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام.	4.047	0.87	مرتفع
9	للاختلاط بالآخرين (من الأقران المخالفين) دوراً في اكتساب بعض السلوكيات المؤدية لقبول الاعتداء على الطريق العام.	3.981	0.79	مرتفع
13	يلعب التعلم الاجتماعي (أي التقليد والمحاكاة لدى الأفراد) دوراً كبيرا في الاعتداء على الطريق العام	3.86٣	0.80	مرتفع
8	يلعب الضبط الاجتماعي كالقانون والثقافة العامة دوراً في تقبل فكرة الاعتداء على الطرقات للتعبير عن الآراء والمطالبة بالحقوق	3.851	0.84	مرتفع
7	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الممارسات السلوكية التي لا تحترم الطريق العام.	3.84٤	0.85	مرتفع
6	أعتقد أن الأسرة الأردنية لا تعمل على تربية الأبناء من الجنسين كي يحترموا الطريق العام	3.623	1.03	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
14	**تعتبر القيم والاتجاهات وقبول الاعتداء على الطريق العام انعكاساً واضحاً لأنماط التنشئة الأسرية في مرحلة الطفولة.**	3.581	0.95	**متوسط**
12	**السبب في الاعتداء على الطريق العام شعور المواطن الأردني بغياب المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.**	3.549	1.07	**متوسط**
10	**تدهور الخدمات الصحية من اسباب القبول لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام**	3.377	0.93	**متوسط**
11	**تدهور الخدمات البيئية من اسباب القبول لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام**	3.364	0.96	**متوسط**
-	**المستوى العام للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام**	3.811	٠,٧٠	**متوسط**

يتضح من النتائج في الجدول (٧) أن المستوى العام للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (٣.٨١١) بانحراف معياري (٠.٧٠)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن (٩) فقرات من أصل (١٤) فقرة قد حققت مستويات مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (٣.٨٤٢- ٤.٠٨٤) وقد تبين من النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء

المواطنين الأردنيين على الطريق العام تتمثل في الفقرة رقم (٣) والتي تنص على: " الفساد الإداري عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام "، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (٤.٠٨٤)، وفي الترتيب الثاني، الفقرة التي تنص على: " البِطالة عاملا مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٤.٠٧٩)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " الفساد المالي عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٤.٠٦١) ، تليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على " لغياب العدالة دوراً في القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام "، بمتوسط حسابي (٤.٠٥٧)، أما الفقرة التي جاءت في الترتيب الخامس فنصت على " الفقر عاملاً مشجعاً على القبول الاجتماعي لدى الأردنيين لاعتداء البعض على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٤.٠٤٧)، وفي الترتيب السادس الفقرة " للاختلاط بالآخرين (من الأقران المخالفين) دوراً في اكتساب بعض السلوكيات المؤدية لقبول الاعتداء على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٩٨١).

أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (٥) فقرات من أصل (١٤) فقرة، تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة عليها بين (٣.٣٦٤- ٣.٦٢٣) وقد تبين من النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام التي جاءت بمستوى متوسط يتمثل في الفقرة رقم (٦) والتي تنص على " **أعتقد أن الأسرة الأردنية لا تعمل على تربية الأبناء من الجنسين**

كي يحترموا الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٦٢٣). تلاها الفقرة " **تعتبر القيم والاتجاهات وقبول الاعتداء على الطريق العام انعكاساً واضحاً لأنماط التنشئة الأسرية في مرحلة الطفولة** " بمتوسط حسابي (٣.٥٨١)، تلاها الفقرة رقم (١٢) والتي تنص على " تساهم **السبب في الاعتداء على الطريق العام شعور المواطن الأردني بغياب المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات** " بمتوسط حسابي (٣.٥٤٩)، تلاها الفقرة رقم (١٠) التي تنص على " **تدهور الخدمات الصحية من اسباب القبول لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام** " بمتوسط حسابي (٣.٣٧٧)، تلاها الفقرة رقم (١١) التي تنص على" **تدهور الخدمات البيئية من اسباب القبول لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام** " بمتوسط حسابي (٣.٣٦٤).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات محور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام قد تراوحت بين (٠.٧٩-١.٠٧) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، وتشير أيضا إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام؟

للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات عينة الدراسة من المحامين في محافظة الكرك على فقرات المحور الثاني من الجزء الثاني من أداة الدراسة، والذي تضمن على (٦) فقرات، والجدول (٨) يوضح هذه النتائج.

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	أسهمت التكنولوجيا المعلومة في زيادة القيم الفردية بما في ذلك اعتداء الأفراد على الطريق العام كسلوك غير قانوني.	4.087	0.76	مرتفع
4	تُؤثر الثقافة الفرعية (البادية، الريف، المدينة) وأنماط السلوكيات المقبولة أو المرفوضة فيها دوراً في اعتداء المواطنين الأردنيين على حرمة الطريق العام.	3.957	0.92	مرتفع
5	تُمثل الجذور الصحراوية (حرية التنقل المطلقة) في دواخل الأردنيين عاملاً مشجعاً على تجاوز حرمة الطريق العام.	3.841	0.85	مرتفع
6	يَحظى من تجاوز على الطريق العام بنوع من التقدير أو القبول لدى الآخرين ضمن الثقافة المجتمعية للأردنيين	3.701	1.03	مرتفع
3	يُفرّغ الاعتداء على الطريق العام الاحتقان الاجتماعي والسياسي لدى الأردنيين.	3.427	1.12	متوسط
2	يعتقد معظم الأردنيين أن من يعتدي على الطريق العام إنما يمثل بسلوكه هذا نوع من الشجاعة.	3.334	1.10	متوسط
-	المستوى العام للعوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	**3.724**	٠,٦٤	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (٨) أن المستوى العام للعوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (٣.٧٢٤) بانحراف معياري (٠.٦٤)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن (٤) فقرات من أصل (٦) فقرات قد حققت مستويات مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (٣.٧٠١– ٤.٠٨٧) وقد تبين من النتائج أن من أهم العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام تتمثل في الفقرة رقم (١) والتي تنص على: " أسهمت التكنولوجيا المعلومة في زيادة القيم الفردية بما في ذلك اعتداء الأفراد على الطريق العام كسلوك غير قانوني "، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (٤.٠٨٧)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " تُؤثر الثقافة الفرعية (البادية، الريف، المدينة) وأنماط السلوكيات المقبولة أو المرفوضة فيها دوراً في اعتداء المواطنين الأردنيين على حرمة الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٩٥٧)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " تُمثل الجذور الصحراوية (حرية التنقل المطلقة) في دواخل الأردنيين عاملاً مشجعاً على تجاوز حرمة الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٨٤١) ، يليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على " يَحظى من تجاوز على الطريق العام بنوع من التقدير أو القبول لدى الآخرين ضمن الثقافة المجتمعية للأردنيين "، بمتوسط حسابي (٣.٧٠١). أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فتمثلت في الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " يُفرّغ الاعتداء على الطريق العام الاحتقان الاجتماعي والسياسي لدى الأردنيين " بمتوسط حسابي (٣.٤٧٢) والفقرة رقم (٢) والتي حلت في

الترتيب الأخير والتي نصت على " يعتقد معظم الأردنيين أن من يعتدي على الطريق العام إنما يمثل بسلوكه هذا نوع من الشجاعة" بمتوسط حسابي (٣.٣٣٤). وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات محور العوامل الثقافية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام قد تراوحت بين (٠.٧٦-١.١٢) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، وتشير أيضا إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام؟

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات عينة الدراسة من المحامين في محافظة الكرك على فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة، والذي تضمن على (١٤) فقرة، والجدول (٩) يوضح هذه النتائج.

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	أشعر بالقلق جرّاء أي اعتداء على الطريق العام لأنه مهدد لسلطة القانون.	3.713	0.89	مرتفع
4	لا أبُدي اهتماماً لاعتداء المواطنين على الطريق العام حفاظا مني على سلامة نفسي وتماشياً مع الثقافة المحلية السائدة في منطقتنا.	3.187	1.01	متوسط
2	تدهور مستوى الخدمات من اسباب قبولي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام	3.159	0.97	متوسط
6	يمثل اعتدائي على الرصيف نوعاً من قبولي لتجاوزات الاعتداء على الطريق العام.	3.080	1.09	متوسط
1	أؤمن بأن الاعتداء على الطريق العام يُشكل ضغطاً على الحكومة التي لا تستمع لمطالب الأردنيين.	2.978	1.14	متوسط
5	لا أُمانع بأن أنضم لأي اعتداء على الطريق العام لأنني أعتبره نوعاً من الشجاعة.	2.571	1.17	متوسط
7	أشعر بالفخر والاعتزاز وكأنني فارس عندما أقطع إشارة المرور الحمراء.	2.501	1.11	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
-	**المستوى العام للعوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام**	**3.027**	٠,٩٤	**متوسط**

يتضح من النتائج في الجدول (٩) أن المستوى العام للعوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (٣.٠٢٧) بانحراف معياري (٠.٩٤)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن فقرة واحدة من أصل (٧) فقرات قد حققت مستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (٣.٧١٣). أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (٦) فقرات من أصل (٧) فقرات، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (٣.١٨٧- ٢.٥٠١) وقد تبين من النتائج أن من أهم العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام والتي جاءت بمستوى متوسط، فتمثلت في الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " لا أبُدي اهتماماً لاعتداء المواطنين على الطريق العام حفاظا مني على سلامة نفسي وتماشياً مع الثقافة المحلية السائدة في منطقتنا " بمتوسط حسابي (٣.١٨٧) تلاها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تدهور مستوى الخدمات من اسباب قبولي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.١٥٩)، تلاها الفقرة رقم (٦) والتي تنص على " يمثل اعتدائي على الرصيف نوعاً من قبولي لتجاوزات الاعتداء على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٠٨٠)، تلاها الفقرة رقم (١) التي

تنص على " أؤمن بأن الاعتداء على الطريق العام يُشـــكل ضـــغطاً على الحكومة التي لا تســتمع لمطالب الأردنيين " بمتوســط حســابي (٢.٩٧٨)، تلاها الفقرة رقم (٥) في الترتيب قبل الأخير التي تنص على" لا أُمانع بأن أنضـــم لأي اعتداء على الطريق العام لأنني أعتبره نوعاً من الشـــجاعة " بمتوســط حســابي (٢.٥٧١)، وفي الترتيب الأخير الفقرة " أشــعر بالفخر والاعتزاز وكأنني فارس عندما أقطع إشارة المرور الحمراء " بمتوسط حسابي (٢.٥٠١) .

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات محور العوامل الشخصية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام قد تراوحت بين (٠.٨٩-١.١٧) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، وتشــير أيضــا إلى تقارب إجابات عينة الدراســة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات.

النتائج المتعلقة بالســـؤال الرابع: ما العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام؟

للإجابة عن الســؤال الأول تم حســاب المتوســط الحســابي العام والانحراف المعياري والترتيب لإجابات عينة الدراســـة من المحامين في محافظة الكرك على فقرات المحور الرابع من الجزء الثاني من أداة الدراســة، والذي تضــمن على (٩) فقرات، والجدول (١٠) يوضح هذه النتائج.

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	التراخي في تطبيق القانون على المعتديين على الطريق العام ساهم في ارتفاع عدد الاعتداءات على الطرق.	3.٧٠١	0.83	مرتفع
8	ضعف الوعي القانوني لدى المواطنين الأردنيين يحفز على الاعتداء على الطريق العام.	3.٦٨٩	0.98	مرتفع
1	أشعر بتأنيب الضمير (كضبط داخلي) عندما اعتدي على الطريق العام	3.544	0.92	متوسط
4	عدم التكافؤ بين شدة العقوبة وطبيعة السلوك المعتدي على الطريق العام مثّل عاملاً مشجعاً لاختراق الأفراد لمثل هذه التجاوزات.	3.526	0.96	متوسط
9	أحاول إقناع الآخرين بعدم الإقدام على الاعتداء على الطريق العام خوفا عليه من التبعات القانونية	3.488	1.03	متوسط
3	التجاذب بين القانون المدني والأعراف العشائرية من حيث الموقف من المعتديين على الطريق العام ساعد على استمرار قبول الأردنيين لمثل هذه السلوكيات.	3.470	0.84	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
7	**غياب وضعف الوعي بالنصوص القانونية القانوني بين المواطنين يؤدي إلى قبول الاعتداء على الطريق العام**	3.400	0.88	**متوسط**
6	**أحاول أن أفض المجموعات المعتدية على الطريق العام لقناعتي بأهمية سيادة القانون.**	3.233	0.94	**متوسط**
5	**لا أشارك بعملية الاعتداء على الطريق العام حتى لو كنت متأكداً من عدم وجود كاميرات مراقبة أو شرطي مرور.**	2.442	1.20	**متوسط**
-	**المستوى العام للعوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام**	3.٤١٢	٠,٩٥	**متوسط**

يتضح من النتائج في الجدول (١٠) أن المستوى العام للعوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (٣.٤١٢) بانحراف معياري (٠.٩٥)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن فقرتان من أصل (٩) فقرات قد حققت مستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (٣.٧٠١) و (٦.٦٨٩) على الترتيب. وقد نصت الفقرة الأولى على " التراخي في تطبيق القانون على المعتديين على الطريق العام ساهم في ارتفاع عدد الاعتداءات على الطرق" ونصت الفقرة الثانية على " ضعف الوعي القانوني لدى المواطنين الأردنيين يحفز على الاعتداء على

الطريق العام". أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (٧) فقرات من أصل (٩) فقرات، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (٣.٥٤٤- ٢.٤٤٢) وقد تبين من النتائج أن من أهم العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام والتي جاءت بمستوى متوسط، فتمثلت في الفقرة رقم (١) والتي تنص على " أشعر بتأنيب الضمير (كضبط داخلي) عندما اعتدي على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٥٤٤) تلاها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " عدم التكافؤ بين شدة العقوبة وطبيعة السلوك المعتدي على الطريق العام مثّل عاملاً مشجعاً لاختراق الأفراد لمثل هذه التجاوزات " بمتوسط حسابي (٣.٥٢٦)، تلاها الفقرة رقم (٩) والتي تنص على " أحاول إقناع الآخرين بعدم القدوم على الاعتداء على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٤٨٨)، تلاها الفقرة رقم (٣) التي تنص على " التجاذب بين القانون المدني والأعراف العشائرية من حيث الموقف من المعتديين على الطريق العام ساعد على استمرار قبول الأردنيين لمثل هذه السلوكيات " بمتوسط حسابي (٣.٤٧٠)، تلاها الفقرة رقم (٧) والتي تنص على" غياب وضعف الوعي القانوني بين المواطنين يؤدي إلى قبول الاعتداء على الطريق العام " بمتوسط حسابي (٣.٤٠٠)، وفي الترتيب قبل الأخير الفقرة " أحاول أن أفض المجموعات المعتدية على الطريق العام لقناعتي بأهمية سيادة القانون " بمتوسط حسابي (٣.٢٣٣) ، وفي الترتيب الأخير الفقرة " لا أشارك بعملية الاعتداء على الطريق العام حتى لو كنت متأكداً من عدم وجود كاميرات مراقبة أو شرطي مرور " بمتوسط حسابي (٢.٤٤٢). وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات محور العوامل القانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام قد تراوحت بين

(٠.٨٣-١.٢٠) مما يشـير إلى تركز إجابات عينة الدراسـة على فقرات هذا المحور وعدم تشـتتها، وتشـير أيضـا إلى تقارب إجابات عينة الدراسـة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات.

مناقشة النتائج

هدفت الدراســـة بشـــكل رئيس التعرف على العوامل المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام، من وجهة نظر المحامين في محافظة الكرك، وقد أظهرت النتائج أن المستوى العام للعوامل الاجتماعية والثقافية والشـــخصـــية والقانونية المؤدية إلى القبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاءت بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة لجميع العوامل السابقة إجمالاً (٣.٥٠٥)، واتضح من النتائج أن العوامل الاجتماعية قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النســـبية بوسط حسابي (٣.٨١١) حيث اتضح من النتائج أن من أهم الفقرات الدالة على هذا العامل تتمثل في انتشـــار الفســـاد الإداري والمالي، وتأثير البطالة على الشـــباب، **وكذلك غياب العدالة وتزايد حدة الفقر بين المواطنين. وأظهرت النتائج أن العوامل الثقافية جاءت بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية** بوسط حساي (٣.٥٦١) حيث اتضح من النتائج أن من أهم الفقرات الدالة على هذا العامل تتمثل في اســـهام التكنولوجيا في زيادة القيم الفردية، وتأثير الثقافة الفرعية في **البادية والريف والمدينة على أنماط السلوكيات المقبولة أو المرفوضة فيها دوراً في اعتداء المواطنين الأردنيين على حرمة الطريق العام، وكذلك تأثير الجذور الصـــحراوية في دواخل الأردنيين كعامل مشجع على تجاوز حرمة الطريق، وحصول الأفراد الذين يعتدون على الطريق بنوع من التقدير الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن العوامل القانونية جاءت بالترتيب الثالث وقبل الأخير من حيث الأهمية النسبية** بوسط حسابي (٣.٤١٢) بمستوى متوسط، حيث اتضح من النتائج

أن من أهم الفقرات الدالة على هذا العامل تتمثل في **التراخي في تطبيق القانون على المعتديين على الطريق العام، وضعف الوعي القانوني لدى المواطنين، وعدم التكافؤ بين شدة العقوبة وطبيعة السلوك المعتدي على الطريق العام، وكذلك التجاذب بين القانون المدني والأعراف العشائرية. وأظهرت النتائج أن العوامل الشخصية جاءت بالترتيب الرابع والأخير من حيث الأهمية النسبية** بوسط حسابي (٣.٠٢٧) بمستوى متوسط، حيث اتضح من النتائج أن من أهم الفقرات الدالة على هذا العامل تتمثل في **شعور المواطن بالقلق على الاعتداء على الطريق لأنها مهدد لسلطة القانون، وأن المواطنين لا يبدون اهتماما للاعتداء على الطريق، وكذلك تدهور مستوى الخدمات المقدمة للمواطن. وأن الاعتداء على الطريق العام يُشكل ضغطاً على الحكومة التي لا تستمع لمطالب الأردنيين، ولا يوجد ممانعة من قبل المواطنين بالانضمام لأي اعتداء على الطريق العام لأنهم يعتبرونه نوعاً من الشجاعة والشعور بالفخر.**

ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا للنظرية الصراعية ومن خلال مفهوم "داهرندوف" حيث يحدث القبول الاجتماعي للاعتداء على الطريق العام عندما يكون هناك غياب في الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الأردن، **ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا** للاتجاه البنائي أو الوظيفي حيث تفسر هذه النظرية ارتفاع مستوى العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية للقبول الاجتماعي لاعتداء المواطنين الأردنيين على الطريق العام ذلك من منطلق أنَّ وجود خلل في أحد الأنساق الرئيسة في المجتمع يؤثر على باقي الأنساق في المجتمع. **كما يمكن تفسير هذه النتائج وفقا لنظرية الثقافة الفرعية** حيث أن الاعتداء على الطرق العام قد يشكل

سلوكا مقبولاً عند فئة من المواطنين، ويرى البعض الآخر انه غير مقبول وهذا عائداً إلى الثقافة الفرعية في المجمع الأردني. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (العنزي، ٢٠٢٠) التي أكدت على وجود دور إيجابي للعوامل الاجتماعية في تنمية سلوك الأفراد في المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وإنكار سلوكيات العبث بالممتلكات العامة أو الخاصة. وتتوافق النتائج ضمنيا مع دراسة (بني سلامة، ٢٠١٣) التي أظهرت أن الحراك الشبابي هو نتيجة للحاجة للإصلاح وضرورة ومصلحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المواطن.

التوصيات

توصي الدراسة بناء على نتائجها بما يلي:

١- العمل على تقريب وجهات النظر بين المشاركين في أعمال الاعتداء على الطريق العام والحكومة وذلك بما يحقق التعاون والشفافية بين الحكومة والشعب لتخطي المشكلات التي تواجه المواطن الأردني.

٢- تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطن الأردني من خلال إيجاد حلول لمشكلات الشباب والأسر في المجتمع الأردني وبشكل خاص مشكلات الفساد والبطالة والفقر.

٣- دعوة الباحثين والمفكرين والأكاديميين لإجراء المزيد من الدراسات الشمولية والمتخصصة للخروج برؤية فكرية واضحة واستراتيجيات أمنية لمواجهة مختلف جوانب التحديات التي تواجه أفراد المجتمع الأردني.

٤- الحد من الاعتداء على الطريق العام من قبل المواطنين من خلال دعوة الحكومة الأردنية للالتزام بإقامة دولة المؤسسات وإقامة حكم ديموقراطي يجسد أحلام الأردنيين بدولة القانون، ويترجم بصدق تطلعاتهم ومطالباتهم بمحاربة الفساد الإداري والمالي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وزيادة مستوى الخدمات التعليمية والصحية.

٥- ضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال تجذير الثقافة

الديمقراطية والحفاظ على الممتلكات العامة وتفضيل مصلحة الوطن على المصالح الشخصية.

٦- إذكاء روح الاعتزاز والانتماء الوطني لأفراد المجتمع، وتمكينهم من المعرفة المنافسة الكفيلة بمحاربة ثقافة الاعتداء على الطريق من خلال تعميق الثقافة الايجابية المنتمية للوطن.

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية

بني سلامة، محمد (٢٠١٣). **التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي**. مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان.

الحسن، احسان محمد (٢٠١٥). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

الحوراني, محمد عبد الكريم (٢٠٠٨). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. الطبعة الأولى, دار مجدلاوي للنشر, عمان, الأردن.

رولاند، ايكرز، ووكرلستين، سيليرز (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة: المدخل والتقييم والتطبيقات**. ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشا، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.

السين, منى عزت (٢٠٠٢). **اسهامات روبرت ميرتون في النظرية البنائية الوظيفية**, رسالة ماجستير في علم الاجتماع, الجامعة الأردنية, عمان.

عبد الجواد، مصطفى (٢٠٠٢). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية**، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عثمان, ابراهيم (٢٠١٠). **نظريات في علم الاجتماع**. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد, القاهرة.

العنزي، إبراهيم بن هلال (٢٠٢٠) دور العوامل الاجتماعية في تنمية سلوك الفرد في المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة: دراسة مطبقة على المرحلة الثانوية، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة الجلفة، المجلد (٢) العدد (٣)، الجزائر.

قانون العقوبات الأردني (٢٠١٥) **المادة رقم (٢)**، الجريدة الرسمية رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٦٠/١/١، عمان، الأردن.

قانون نقابة المحامين الأردنيين, (٢٠١٢) **قانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين**، عمان، الأردن.

مديرية الأمن العام (٢٠٢٠) **التقرير الاحصائي الجنائي. الكتاب السنوي ٢٠١٨، و ٢٠١٩، و ٢٠٢٠**، دائرة المعلومات، عمان، الأردن.

مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٨) **العوامل المؤثرة على الحراك الأردني**، شعبة المرصد والدراسات الاقتصادية ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مركز الشرق الأوسط للإعلام والدراسات (٢٠٢٠) **المسيرات والاحتجاجات الشعبية في الأردن**، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني www.mempsi.com.

الوريكات، عايد (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

وزارة العدل (٢٠٢١) **بيانات غير منشورة**، مديرية تكنولوجيا المعلومات، عمان، الأردن.

ب-المراجع الأجنبية

Pruitt dean J, Jeffrey Z,Rubbin, (2004) **Social Theory**, University Sumatera Utara. Medan, North Sumatra, Indonesia.

Soguk, Nevzat. (2011). Uprisings in ‘ Arab Street’ , Revolution in ‘ Arab Mind , A provocation. **Globalization**, 8, (5), PP 595-599.

Waechter, moehrle, m joesele. (2014) **The effectiveness of youth culture, social media and political participation**, new reflections in the aftermath of the Arab Spring, European conference on computer vision (2014).